مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سياسات المناصرة المناخية في العراق: الواقع والطموح

مروان محمد عبود

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

سياسات المناصرة المناخية في العراق: الواقع والطموح

مروان محمد عبود *

مقدمة:

تشير التقارير العالمية المعنية بالتغير المناخي إلى أن العالم يعيش مرحلة حرجة من تاريخ البشرية نتيجة للتغيرات المناخية التي يُعزى سببها إلى النشاط الإنساني المتزايد في استثمار الطاقة الأحفورية والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وزيادة انبعاثات الكربون وتدمير الغطاء النباتي والغابات، فضلاً عن زيادة عدد السكان. إن الدول التي تمر بمراحل انتقالية وصراعات تملك مستوى متدنٍ من السياسات المناخية الصحيحة هي أكثر عرضة للشعور بهذه التغيرات من غيرها، ومن ضمن هذه الدول العراق الذي يعاني من مستويات خطيرة في التغيرات المناخية، مثل جودة الهواء المتراجعة، وضعف الغطاء النباتي، وتراجع كمية الأمطار وتصاعد الجفاف والتصحر وانخفاض مناسيب الأنهار والهجرة المناخية، لذا توجد ضرورة ملحة للتوصل إلى سياسات مناخية حادة تتضمن حملات دعم وتوعية مدعومة من القطاعات الحكومية وغير الحكومية. هذه الجهود تسعى لزيادة المشاركة والفاعلية من قبل أفراد المجتمع لمواجهة المشكلات المناخية التي يعاني منها العراق اليوم، وتعد التوعية والمناصرة المناخية أدوات قوية لتوفير المعرفة اللازمة لتغيير السلوكيات والتصرفات التي تدمر البيئة، كما أنها تشكل ضغطاً هامًا على الهيئات الحكومية الرسمية لتبني سياسات بيئية تأخذ في الاعتبار التحديات المناخية الخطيرة التي يواجهها العراق من خلال توفير التشريعات والتنظيمات اللازمة لحماية البيئة. بشكل عام، تُعتبر حملات المناصرة المناخية عاملاً حاسماً ومهماً في تحقيق الحلول المناسبة لمواجهة التغيرات المناخية في العراق والمساهمة في بناء مستقبل مستدام من خلال الضغط والتوعية والحملات المناخية لتحشيد الجهود نحو هذه القضية الخطيرة.

أولاً: التحديات المناخية في العراق.

قبل عقد من الزمان لم يكن هناك فكرة للتكيف مع التغير المناخي في العراق، لكن اليوم توجد نقاشات متزايدة تشير إلى ضعف العراق في مواجهة التغير المناخي بعد أن تعرضت البيئة في العراق إلى ضغوطات عديدة، منها زيادة النمو السكاني وتأثير ثلاث حروب وسوء استخدام الأراضي الزراعية، مما ادى إلى تدهور نوعية المياه وجودتها بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة

* باحث في العلاقات الدولية.

وتلوث الهواء، كما أدت النزاعات والاضطرابات إلى غياب اتفاقيات مائية تنظم استخدام الموارد المائية للزراعة وتربية المواشي، وزادت من حدة الهجرة من الريف إلى المدينة[1]. فضلاً عن ذلك يعاني العراق من مشاكل جودة الهواء وارتفاع درجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية وضعف الغطاء النباتي نتيجة ضعف الوعي والاستثمار في المساحات الخضراء.

إن ضعف السياسات البيئية في العراق كان له انعكاسات سلبية خلال السنوات الثلاث السابقة، إذ شهد العراق خلالها موجات جفاف خطيرة تهدد بفقدان ما يصل إلى 40% من كميات المياه المتدفقة إليه. أن هذه السياسات الضعيفة أثرت على الدبلوماسية المائية التي يتبعها العراق، حيث لم يتمكن من التوصل إلى اتفاقيات حقيقية مع دول المنبع للتعاون في إدارة موارد المياه، كما أن النقص الحاد في المياه تسبب أيضاً في تراجع الثروة الحيوانية في العراق، حيث يعتمد قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بشكل كبير على توفر المياه الكافية لسد احتياجاتها. بسبب تراجع كميات المياه المتاحة، اضطر المزارعون ومربوا المواشي إلى التكيف مع الظروف القاسية وتقليص نشاطاتهم الزراعية والرعوية، مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية في البلاد. فضلاً عن ذلك فإن جودة المياه في العراق تشكل عقبة كبيرة للسكان المحليين لمواجهة التغيرات المناخية وترتبط مشاكل جودة المياه بزيادة الملوثات المقذوفة في مياه الأنهار وتحول الأنهار إلى مكبات للمخلفات خصوصاً الصناعية، وارتفاع نسبة ملوحة المياه التي نتجت عن عوامل طبيعية وأخرى تتمثل بتخلف الإجراءات الرسمية في الحفاظ على سلامة الأنهار.

إن التغير المناخي في العراق أثر بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية ايضاً، وأحد الظواهر الناجمة عنه هو ظاهرة الهجرة المناخية. إذ شهدت بعض المناطق في العراق تغيرات مناخية جعلتها غير صالحة للعيش، مما دفع السكان إلى التحرك نحو مناطق أخرى توفر ظروفاً أكثر ملائمة. تسببت دوافع الهجرة المناخية في العراق في زيادة حالات ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الرملية والجفاف وزيادة نسبة الملوحة في المياه وانخفاض الأمن الغذائي نتيجة لزيادة التصحر وتقليص المساحات الزراعية. هذه الظروف القاسية تجبر الناس على مغادرة منازلهم ومناطقهم الأصلية بحثًا عن بيئة أفضل وفرص أفضل للعيش والعمل[2]. تؤدي هذه الهجرة المناخية إلى تغيرات ديموغرافية

1. Laheab Al Maliki., et al., Climate change impact on water resources of Iraq (a review of literature), IOP Conference Series: Earth and Environmental Science. Vol (1120), No (1), IOP Publishing, 2022, p.2.
2. Migration, Environment and Climate Change in Iraq, IOM Iraq, 2022, p.9.

خطيرة في المناطق المعنية، حيث يمكن أن تتسبب في زيادة الضغط الاجتماعي والاقتصادي على المناطق المستقبلة، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها النازحون في بدء حياة جديدة. ومنذ مطلع عام 2022 هناك حوالي 11 ألف عائلة أي ما يعادل 68 ألف فرد نزحت بسبب التغيرات المناخية خصوصاً في مناطق وسط وجنوب العراق[3].

بالإضافة إلى المشكلات المذكورة، يواجه العراق أيضاً ظاهرة التصحر، التي تقضم من أراضيه ما يقارب 100 ألف فدان سنوياً، وتهدد بارتفاع نسبة الأراضي الصحراوية إلى ما يزيد عن 71% من المساحة الإجمالية للعراق. هذه النسبة الخطيرة تؤثر سلباً على النشاط الزراعي والرعوي، خاصةً في ظل ازدياد عدد السكان الذي يتجاوز حالياً 40 مليون نسمة. تتسبب زيادة الأراضي الصحراوية في تقليل المساحات الخضراء الصالحة للزراعة والرعي، وهو ما يؤدي إلى تأثيرات سلبية في تحقق الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات الزراعية.

مع زيادة المشاكل البيئية الناجمة عن التغير المناخي، أصبح من الضروري وجود حلول عملية تعمل على معالجة أصل المشكلة. من بين هذه الحلول هو تبني القضايا البيئية والدفاع عنها والمناصرة لصالحها. يتم ذلك من خلال تنظيم حملات متعددة المستويات تركز بشكل أساسي على عمل المنظمات المحلية والدولية والنشطاء المدافعين عن البيئة، ويُعرف هذا النشاط بالمناصرة المناخية.

ثانياً: أهمية المناصرة المناخية في مواجهة التحديات البيئية.

إن صناع القرار بحاجة دائمة وماسة إلى حملات المناصرة، حيث لا يمكن اتخاذ قرار محدد لصالح قضية ما بدون وجود مدافعين ومناصرين لها. فعندما يكون هناك جماعات تؤيد وتناصر قضية معينة، يصبح لديها تأثير قوي وإيجابي على عملية صنع القرار. والمقصود بالمناصرة، أنها أي إجراء يوصي أو يجادل أو يتحدث أو يدعم أو يدافع أو يترافع عن الآخرين في قضية معينة، من خلال حشد الجمهور وتوعية المشرعين وتثقيف الجمهور والبحث وتنظيم المسيرات والاحتجاجات والتعليم والمؤتمرات التثقيفية وكسب التأييد لتشريعات بعينها[4]. ويبين الشكل في الأسفل أبرز مهام حملات المناصرة والتحشيد.

3. Ali Dawood, Climate-Induced Displacement and Its Fallouts on the Iraqi Socioeconomic Life, Business Landscape, Issue (9), Spring 2023, p.19.
4. What is Advocacy? Definitions and Examples, Alliance for Justice, 2013 Available on website: https://mffh.org/wp-content/uploads/2016/04/AFJ_what-is-advocacy.pdf

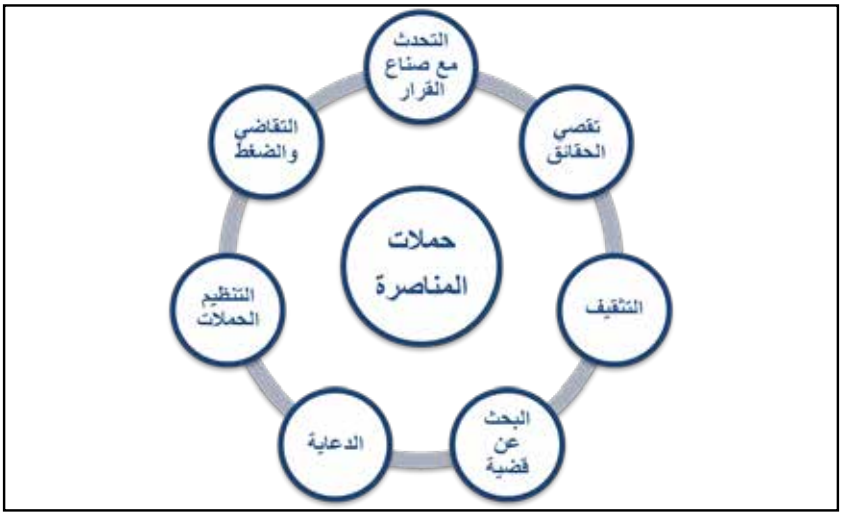

إن أهمية حملات المناصرة تكمن في كونها صوت من لا صوت له فضلاً عن دورها في تغيير السياسات ومساندة أصحاب القضايا عن طريق الحملات التي يتم تنظيمها من قبل مؤيدي هذه القضايا[5]. إنّ حملات المناصرة مجال مهم في العمل اللاعنف للدفاع عن قضية معينة أو لكسب وحشد التأييد لها. بينما وظيفة المناصرة المناخية هي وضع الحملات التي تستهدف تغير السلوك والأفكار الفردية والجماعية الضارة للبيئة ومع وجود مجتمعات صناعية تعتمد على الوقود الأحفوري يجب أن نغير سلوكنا لمواجهة التغير المناخي[6]. إن أساس حملات المناصرة المناخية تعتمد على جذب الانتباه إلى قضايا البيئة من خلال التركيز على فئات مستهدفة تحاول تغير سلوكها وزيادة وعيها البيئي، وتركز نشاطاتها على العمل التطوعي والتأثير في السياسات البيئية الحكومية ووسائل الإعلام. تتمحور فاعلية المناصرة المناخية حول دعم المشاركة الجماعية، حيث يجتمع الأفراد ضمن تجمعات مناخية متحدة تهتم بقضايا البيئة. كما يجب أن يتحلى أفراد حملات المناصرة المناخية بالصبر المطلوب لأن هذا النوع من الحملات يحتاج إلى وقت حتى يحقق التغيير المطلوب. وأخيراً، تتطلب حملات المناصرة مستوى متقدماً من التواصل مع صانعي القرار المؤيدين لقضايا المناخ وأيضاً مع الذين قد يكونون غير ملمين بالقضايا البيئية. ويبين الشكل في الأسفل بعض أنواع المناصرة المناخية.

5. دليل المناصرة ورسم السياسات، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2015، ص22.
6. Susan B. Inches, advocating for the Environment: How to Gather Your Power and Take Action, North Atlantic Books, 2021, p.95.

ثالثاً: المناصرة المناخية في العراق.

يعاني العراق من ضعف الاستجابة للتغيرات المناخية كما إن تطوير السياسات البيئية في العراق يقع تحت عمليات البطء البيروقراطي والفساد الإداري الذي يعيق عملية الاستجابة، على سبيل المثال تعرضت بحيرة ساوة في جنوب غرب العراق إلى الجفاف لكن ضعف الاستجابة الحكومية وضعف حملات التوعية بالمحافظة عليها أدى إلى جفافها بشكل نهائي. كما أن عدم قيام الجهات الإعلامية بتناول القضايا البيئية يدخل بشكل أو بآخر ضمن سياسات الجهة الإعلامية التي ترى أن ذلك قضية سياسية يمكن أن يدخل في مجال ضرب الخصوم السياسيين، مما يؤثر على تناول وانتشار المواد الإعلامية التي تتناول التغير المناخي في العراق[7]. يضاف إلى ذلك فإن كثير من حملات المناصرة المناخية في العراق لا تصل إلى حلول نتيجة غياب أو ضعف التشريعات والقوانين البيئية، ولعل أسباب ضعف حملات المناصرة المناخية في العراق يتمثل في التالي:

1. ضعف الاستجابة الحكومية للنشاط المدني في الدفاع عن البيئة، إذ غالباً ما ترى الحكومة نفسها الأجدر باتخاذ القرارات بدون الاستشارة والمساعدة من الفئات المنخرطة في العمل المدني الذي يختص بالتغير المناخي.
2. قلة المعلومات أو عدم توفرها لدى فئات واسعة من فئات الشعب حول التغير المناخي في العراق، وهذا ما يجعلهم أقل اهتماماً في الانخراط بالنشاطات البيئية سواء في مرحلة التحشيد أو الدعاية أو الدعم.
3. ضعف التمويل الذي تعاني منه حملات المناصرة المناخية التي تحتاج إلى دعم مالي للإنجاز البرامج والخطط التي غالباً تتطلب السفر والتنقل وتوفير حملات الدعاية والإعلام والدعم اللوجستي للاحتجاجات.
4. عدم التزام الوزارات وأصحاب العلاقة بتنفيذ الوعود للقيام بالإصلاحات البيئية المطلوبة لإنجاز نهج الاستجابة والتعافي البيئي المطلوب. غالباً لا تتجاوب الوزارات أصحاب العلاقة بمشاكل التغير المناخي فيما يخص تنظيم حملات الدعاية والمناصرة.
5. غياب الدور الواضح والحقيقي للمدافعين عن البيئة في العراق بسبب عدم التعاون بين مناصري

7. مقابلة أجراها الباحث مع الصحفية البيئية (منار الزبيدي) بتاريخ 28/6/2023

المناخ والجهات الحكومية الرسمية. فضلاً عن ضعف المشاركة المدنية وغير الكافية التي تعد أساس عملية المناصرة.

لكن هذا لا يعني عدم وجود حملات منظمة تم القيام بها في العراق ولذكر أمثلة على ذلك سوف يتم طرح حملتين للمناصرة المناخية في العراق وهي:

حملة المناصرة رقم (1)

الحفاظ على سلامة نهر البتيرة[8]، في محافظة ميسان. كان النهر المذكور يتعرض لحملة تلوث عبر قذف مياه (الصرف الصحي) لمناطق مدينة (العمارة) في النهر مباشرة مما أسهم في تلوث المياه وإصابة سكان المنطقة المحيطة بالتلوث الذي نتج عنه إصابتهم بالأمراض الخطرة، تم الشروع بحملة مناصرة بيئية واسعة بدأت بتظاهرات منظمة لثلاث مرات وانشاء حملة توعية ومناصرة للقضية، حضر المواطنين المصابين والعشائر والمسؤولين مع توفر دعم إعلامي وحشد إعلامي ومساندة قانونية للقضية والتعريف بها كما تم تبني المشروع من قبل عدد من النواب لتوفير الزخم المطلوب لحملة المناصرة، ثم نتج عن حملة المناصرة هذه تم إدراج المشروع ضمن مشاريع المحافظة للعام 2023 ومعالجة أنبوب (الصرف الصحي) بنقل مياهه إلى خارج منطقة النهر لمسافة عشرين كيلو متر وإيقاف التلوث الذي يتعرض له.

حملة المناصرة رقم (2)

جفاف هور الحويزة[9]. تعرض هور الحويزة إلى الجفاف والتغيرات المناخية والتي نتج عنها ضعف كميات المياه الواصلة إلى الهور وكذلك إلى السكان المحليين والتي كان لها نتائج كارثية على النشاط الاقتصادي الحيواني في تلك المنطقة والنشاط الزراعي كذلك، ونتيجة لعملية المناصرة التي تم القيام بها والتي تمثلت بالقيام بالتوعية بمخاطر هذا الفعل وبعد حشد الرأي العام والإعلام وجمع أصحاب العلاقة والأشخاص المعرضين للخطر والتوعية بالقضية تم القيام بثلاث تظاهرات لعدة أيام في المنطقة المتاخمة للهور في (قضاء الكحلاء، ناحية بني هاشم، قرية أبو خصاف) نتيجة وافقت الحكومة على زيادة الاطلاقات المائية من نهر الكحلاء باتجاه هور الحويزة من ثلاثة متر مكعب

8. نهر البتيرة أحد فروع نهر دجلة في محافظة ميسان جنوب العراق.
9. هور الحويزة أحد أهوار العراق يقع بين محافظتي ميسان والبصرة.

بالثانية إلى اثنان وعشرون متر مكعب بالثانية[10]. جدير بالذكر بأن الهور يعاني من جفاف غير مسبوق في التاريخ ويحتاج إلى حملات دعم واسعة لاستعادة الحياة فيه.

في مجال المناصرة المناخية الرقمية فأن العراق بدأ يشهد حملات تحشيد متزايدة لعل أبرزها حملات التوعية والمناصرة التي تقوم بها شبكة صحفيات من أجل المناخ من خلال مقاطع الفيديو المصورة التي تقوم بالتثقيف البيئي بواسطة صحفيات عراقيات، كذلك النشاط الالكتروني لمنظمة المرصد العراقي البيئي الذي وفر خدمات الكترونية لتحديد مناطق التلوث البيئي عبر موقع المنصة فضلاً عن عمليات المراقبة البيئية التي يقوم بها. لكن لا يزال هذا النشاط الرقمي يحتاج إلى الدعم والتطوير فغالباً ما يعتمد على عمل منظمات محلية أو جهود فردية تحتاج إلى الدعم الحكومي لتحقيق نتائج أفضل.

رابعاً: استراتيجيات تطوير المناصرة المناخية في العراق.

1- التوعية والتثقيف: تعد التوعية والتثقيف البيئي جزءاً أساسياً من المناصرة للقضايا المناخية، ولا يمكن أن تكون المناصرة ذات معنى حقيقي دون وعي الجمهور حول قضايا البيئة والمناخ. يتمثل الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في توفير التعليم الشامل والجيد، ويشمل ذلك التعرف على النظم البيئية المحيطة بنا والحفاظ عليها من أجل الأجيال القادمة.

2- البرامج الانتخابية: إنّ افضل وسيلة لتحشيد أصحاب المصلحة في حملات المناصرة المناخية في العراق هي اختيار برامج انتخابية بيئية تكون قائمة على دعم اتجاهات وحركات سياسية تضع البيئة في صدارة برنامجها الانتخابي، إذ إن السياسيين البيئيين سوف يكونوا قادرين على إيجاد فرص إقرار تشريعات وقوانين تحافظ على البيئة.

3- التقاضي المناخي: التقاضي أحد أدوات المناصرة القوية والمهمة، وتقوم على دعم الإجراءات القضائية التي تستهدف محاسبة الأشخاص أو الكيانات التي تضر وتدمر البيئة في العراق من خلال تنظيم الحملات وجمع التواقيع وإقامة الشكاوى ضد كل من يهدد سلامة البيئة والحياة الطبيعية في العراق.

10. تم الحصول على المعلومات والتفاصيل في المناصرة رقم (1-2) عن طريق مقابلة تم إجراؤها مع الناشط والخبير البيئي (أحمد صالح نعمة) أحد المساهمين والمدافعين والمشترك في هذه القضية بشكل مباشر.

4- الشراكات المحلية والدولية: تُعد المنظمات الدولية وبالتحديد غير الحكومية منها أداة فاعلة للمناصرة من خلال التأثير على مواقف وسياسات صانعي القرار، من خلال جعل أنفسهم سفراء للقضايا التي لا تجد الدعم والمناصرة على المستوى العالمي والمحلي[11]. ومع ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية في العراق الذي يفوق 5000 منظمة يمكن أن يشكل وجودها ودعمها لقضايا التغير المناخي في العراق فرصة للدعم الدولي له وجذب التمويلات البيئية القادرة على رفع كفاءة العمل الحكومي البطيء في مواجهة الآثار السلبية للمناخ. خصوصاً إن هناك 185 منظمة بيئية تعمل في العراق بينها 79 تعرف نفسها بأنها محلية[12]. ويمكن أن توفر هذه الشراكات الفرصة لتبادل البيانات والموارد والخبرات المطلوبة، كما إن المنظمات تكون لها الخبرة العملية في تنظيم حملات المناصرة المناخية وإشراك أصحاب العلاقة.

5- المناصرة الرقمية: استفادت عمليات المناصرة من الانتشار الواسع لشبكات الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ومع إقبال العراقيين بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي ورغبتهم في جمع المعلومات حول مختلف القضايا[13]، سوف يجعل ذلك من السهولة نشر المعرفة البيئية وتنظيم حملات المناصرة الرقمية التي تشمل التأثير في الرأي العام والضغط على صانع القرار ونشر القضايا البيئية في مختلف المنصات.

6- تنظيم الحملات: تعتبر الحملات العامة والخاصة من أهم الوسائل التي يمكن للعراق اللجوء إليها للتوعية بمخاطر التغير المناخي والقضايا البيئية التي يواجهها. يمكن للعراق تنظيم حملات عامة على المستوى الدولي للتأكيد على ضرورة تحقيق العدالة المناخية والتصدي للتحديات البيئية التي يواجهها البلد. من خلال هذه الحملات، يمكن للعراق أن يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمساعدة له في مجال مكافحة التغير المناخي وتعزيز قدرته على التكيف مع آثاره. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لحملات المناصرة المناخية أن تساهم في توفير التمويل الأخضر، وهو التمويل الذي يتم توجيهه لدعم مشاريع ومبادرات تهدف إلى الحد من انبعاثات الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية.

11. Warren Nyamugasira, NGOs and advocacy: how well are the poor represented? in: Development and Advocacy, United Kingdom: Oxfam, 2002, p.7.

12. صفاء خلف، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي، سلسلة السياسات البيئية، مبادرة الإصلاح العربي، (آيار/ مايو2023)، ص3.

13. عبد السلام إبراهيم بغدادي، عبد العزيز عليوي العيساوي، المجال العام إطار نظري مع إشارة للتجربة العراقية، المكتبة القانونية، بغداد، 2019، ص28.

يمكن أن يستخدم العراق التمويل الأخضر للتحول تدريجياً إلى حياد كربوني وتطوير الطاقة النظيفة، مما سيساهم في تقليل تأثيراته السلبية على المناخ والبيئة.

7- الاتصال الحكومي: من أهم وسائل المناصرة المناخية هي زيادة الاتصال بصانعي القرار في الحكومة وذلك لمناقشة القضايا التي تتعلق بمشاكل التغير المناخي وزيادة الوعي بها، وذلك لأن صانع القرار لديه قدرة عالية على تحقيق أهداف المناصرة المناخية المطلوبة.

خامساً: الخاتمة:

من اجل تلافي ضعف الخطط البيئية المناسبة الناتج عن غياب الدعم الحكومي الواضح لحملات التوعية والمناصرة المناخية وعدم الاعتراف بدورها في الوصول إلى مساهمة في حل المشاكل البيئية، يمكن طرح عدد من التوصيات الواقعية التي يمكن أن تسهم في تطوير منهج معالجة الأزمات الناتجة عن التغير المناخي:

1- تبني عمليات المناصرة المناخية المنظمة عبر الحملات التي يقوم بها المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي عبر إعداد وتصميم محتوى مناصرة هادف للتوعية بقضية مناخية معينة (يراعي الفروق الفردية بين الجهة المستقبلة).

2- يجب أن تكون هناك جهود لإشراك الفاعلين والمؤثرين والإعلاميين مع المتخصصين في المجال البيئي من أجل أن تكون هناك حملات منظمة، مع توافر مواد اكاديمية وبحثية تعزز الفهم الصحيح لقضايا التغير المناخي في العراق.

3- ضرورة التواصل بين هيئات الوزارات المعنية بالبيئة والتوجيه الإعلامي مع المناطق الأكثر تضرراً في مواجهة التغير المناخي.

4- ضرورة وجود تجمعات بيئية داخل المؤسسات التعليمية تكون مدعومة بشكل مباشر من قبل المجتمع المدني تدفع باتجاه تنظيم حملات المناصرة.

5- تفعيل المناصرة المناخية الرقمية Digital Climate Change بشكل أوسع بسبب فائدتها في اختصار الوقت والجهد كما أن هذه الورقة ترى أن استقطاب المناصرة الرقمية له قدرة أكبر على جذب فئة الشباب كذلك المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

6- ضرورة تبني الحركات والناشطين البيئيين والمنظمات البيئية العاملة في العراق لاستراتيجية العمل ضمن التحالف وذلك لأن قضايا التغير المناخي في العراق ذات بنية هيكلية واضحة تحتاج إلى تكاتف الجهود من أجل التأثير على المسؤولين وأصحاب القدرة على صنع القرار وتنفيذه.